مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣)

عامل التمييز المفرد

إعداد

د / سميحة صالح اللهيبى

أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

عامل التمييز المفرد

د . سميحة صلاح صالح اللهيبي

أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف-جامعة أ

المقدمة:

الحمدلله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث ر
سيدنا محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :
فإنَّ اللغة ظاهرة إنسانية طبيعية خاضعة للقواعد النحوية
عن الأصول المطردة حاول النحاة إيجاد علَّة لخروجه عن
فالأصل فيه الجر ، لكنَّه نُصب بعد الأسماء الجامدة ،والقيا
كونها ليست فعلاً ، ولا شبيهة بالفعل ومع ذلك عملت ونصبت
وهذا يعدُّ خروجًا عن المألوف في القاعدة النَّحوية ، ومن
هذه الدراسة التي تروم الكشف - إن شاء الله - عن العلل الت
نصب هذه الأسماء للتمييز بعدها، أ هي عوامل حقيقية لفظ
وعرض حججهم التي استدلوا بها ومناقشتها حتى ينتهي الب
نوع عامل التمييز.

وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد وم
أمَّا التمهيد فتحدثت فيه عن معنى العامل وأنواعه ، ومعنى الت
وأمَّا المباحث الثلاثة فكانت على النحو الآتي:

المبحث الأول : عامل التمييز.

المبحث الثاني: حكم تقديم التمييز على عامله .

المبحث الثالث: عامل التمييز المفرد لفظي أم معنوي ؟.

ثم خاتمة فيها أبرز نتائج البحث التي توصلت إليها.

والله الموفق.

تمهيد:

أولاً: معنى العامل، وبيان نوعيه:

العامل لغة واصطلاحا

أولا :العامل لغة :

ذكر ابن دريد في الجمهرة بأن : العامل فاعل ، ومفعوله معمول و مصدره العمل مصدر من عَمِل يعملُ عملا، فقال : " والعمل مصدر عَمِل يعمل عملاً ، فالفاعل عامل ، والمفعول معمول"[1].

وجمعه عوامل قال الأزهري :" العوامل : جمع عامل . والعامل في اللغة من يعمل على الدوام وإن قل ، والفاعل أعم منه"[2].

ثانيا: العامل اصطلاحا:

لم يذكر النّحاة المتقدمون تعريفًا للعامل وإنَّما أشاروا إليه في كتبهم عند حديثهم عن الإعراب ؛ بأنَّه أحدث الإعراب كسيبويه[3] والزجاجي[4] ، والمبرد[5] وابن السراج[6] ، والسيرافي[7] ، والأعلم الشنتمري[8] ، والزمخشري[9] .

قال سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "و هي تجري على ثمانية مجارٍ:

---

(1) جمهرة اللغة لابن دريد:٢/٩٤٩.
(2)شرح العوامل المنة للأزهري:١٤١.
(3)الكتاب :١/١٣.
(4)الجمل في النحو للزجاجي: ٢-٦.
(5) المقتضب: ١/ ١٤١.
(٦) الأصول: ١/ ٤٥-٤٦.
(٧) شرح الكتاب للسيرافي:١/٦٥-٦٦.
(8)النكت للأعلم :١/١٠٨
(٩) المفصل :٢٧.

على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح ، والكسر والوقف.وهذه المجاري الثمانية يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع ، والضم ، والجزم والوقف.وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لِمَا يُحدثُ فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب".(١)

وقد سار على نهج سيبويه السيرافي حيث قال : " لأنه متى قال : هذا الاسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض ، عُلِم بهذا اللفظ أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فيُكتفى بمرفوع عن أن تقول : هذه ضمة تزول ،أو تقول: عمل فيه عامل فرفعه "(٢).

ومثله الأعلم الشنتمري حيث ذكر العامل وبين لنا أنواعه ، فذكر العامل اللفظي وأشار إلى العامل المعنوي بقوله:"والعوامل هي التي تدخل على الألفاظ بعد حصول معانيها فتقرّها على ما عُرفت به من معانيها"(٣).

وقد عرّفه بعض النُّحاة وتباينوا في تعريفاتهم فعرفه ابن القواس بقوله :" والعامل مابه يتحقق المعنى المقتضي للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ؛ لأنَّه لو قُطع النظر عنه لما تحققت هذه المعاني"(٤).

وعرّفه ابن الحاجب بالتعريف نفسه، فقال:"ومعنى العامل هوالأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب"(٥).

ووافقه الرضي فقال :"والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب"(٦).

ووافقهم الدماميني حيث قال :" والمراد بالعامل ما أثر في آخر الكلمة أثرًا له تعلق

---

(١) الكتاب :١٣/١.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي:٦٥/١.
(٣)النكت للأعلم :١٠٨/١.
(٤) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٢٢٤/١.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/١.
(٦)شرح الرضي للكافية :٧٢/١.
(٧) تعليق الفرائد للدماميني :١٢٣/١.

بالمعنى التركيبي ".[١]

واختلف عنهم ابو حيان فلم يربط العامل بالمعنى التركيبي المقتضي للإعراب ، وإنّما جعله أثرًا في آخر الكلمة من اسم ،أو فعل ، أو حرف ، فقال :" والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم ، أوفعل ، أو حرف ، والأصل في أن يكون من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الاسم ."[٢].

وعرّفه الجرجاني بقوله :" العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[٣].

أما الأزهري فذكر تعريفه في اصطلاح النحويين فقال :"العامل في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيدًا ، ومررتُ بزيدٍ. وأمَّا التعريف للعامل المقيد ـ أعني عامل الاسم : فهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ـ كما قال ابن الحاجب في الكافية."[٤]

وقد سُمي العامل عاملاً؛لكونه المسبب للعلامة،ومن هنا جعلوه قسمين :عامل لفظي،وعامل معنوي (٥)،وعددها كما جاءت عند الجرجاني مئة عامل[٦] ، قسمها إلى لفظية ومعنوية ، فاللفظية السماعية واحد وتسعون عاملا، واللفظية القياسية سبعة عوامل ، وأمَّا المعنوية فلها عاملان .

قال ابن سند في نظمه هداية الحيران [٧]:"

وهذه العوامل النحوية لفظية تأتي معنوية.

وتلك تأتي تارة سماعية وتارة تبصرها قياسية.

واحد تتلوه تسعون السما عي ، وسبعة قياسي ، كما.

---

(١)التذييل والتكميل :١١٩/١، وينظر ارتشاف الضرب ١:/٤١٣.
(٢) التعريفات للجرجاني: ١٨٩.

(٤) شرح العوامل المائة للأزهري :١٤٢.
(٥) الخصائص :١٠٩/١ـ ١١٠، وينظر المقتصد :٢١٣/١.
(٦) العوامل المئة للجرجاني:٣٩ـ٤٠.
(٧) هداية الحيران في كشف عوامل الجرجاني لبدر الدين عثمان :ص ٢٤٥.

جاء المعنوي صاح نوعين على ما ذكر الشيخ ، و
عشرة أنواع مضيفها إلى ثلاثة ، وسترى

أمَّا اللفظي فهو ما كان منسوبًا إلى اللفظ [١] فيكون ملفوظًا أو حرفًا [٢]، ويُعرف بالقلب قال الأزهري :" والعوامل اللفظية م أي : بالقلب . وتتلفظ باللسان . كمن . وإلى في قولك : سرت الكوفة ".[٣]

فالعمل فيه بسبب إضافته للفظ يصحبه ، فيتعلق به، ول لتعريفه لوضوح معناه إلا أنَّ ابن جني قد أشار إليه بقوله:"و : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أنَّ بعض العمل يأت يصحبه ، كمررْتُ بزيد، وليت عمرًا قائمٌ ، وبعضه يأتي ع لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع

ويأتي على قسمين : قياسي وسماعي ، قال الجرجاني :"واللفظ قياسي وسماعي..."[٥].

فالسماعي هو:الذي يتوقف إعماله على السماع[٦]، ولا يصح أ المسموع[٧]، وقد حُصرت أنواعه في ثلاثة عشر نوعًا، هي[٨]:

١- حروف الجر.
٢- الحروف المشبّهه.
٣- ما يرفع الاسم وينصب الخبر، ولا التي لنفي الجنس.
٤- ما ينصب اسمًا مفردًا.
٥- نواصب المضارع.
٦- جوازم المضارع.
٧- ما يجزم فعلين.
٨- ما ينصب الاسم على التمييز.
٩- أسماء الأفعال.
١٠- الأفعال الناقصة.
١١- أفعال المقاربة.
١٢- أفعال المدح والذم.
١٣- ما ينصب اسمين على المفعولية.

والقياسي :هو الذي لايتوقف إعماله على السماع،ويصح القياس عليه ، فيقال فيه كل ماكان كذا صح أن يعمل كذا[١] ، وله سبعة أنواع، هي[٢]:

١- الأفعال.
٢- المصدر.
٣- اسم الفاعل.
٤- اسم المفعول.
٥- الصفة المشبّهة.
٦- المضاف.
٧- الاسم التام.

أمَّا العامل المعنوي ، فهو معنى يكون في الذهن [٣]ويعرف بالقلب ، وليس للسان حظ فيه، وتعرف بالتجرد من العوامل اللفظية[٤] ، قال الجرجاني: "اعلم أنَّ العوامل على ضربين:

---

(١) التعريفات: ١٩٠ ، و العوامل المئة :٩٢.
(٢) العوامل المئة :١٢٤- ١٢٩.
(٣) العوامل المئة:٩١.
(٤) العوامل اللفظية في النحو العربي بحث منشور لعلي الشوملي وإسماعيل حميدي:١٥.

ضربين: عامل لفظي وعامل معنوي لا حظّ للسان فيه ، وإنَّما يعبر عنه".[1]

وقال الأزهري :"ماتُعرف بالجنان ، ولا تتلفظ باللسان ".[2]

وتقتصر العوامل المعنوية عند النحاة على عاملين ذكرهما الجرجاني هما :

١ـ الابتداء ، وهو عامل الرفع في المبتدأ، وهو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا.[3]

٢ـ رافع الفعل المضارع وهو تجرده من الناصب والجازم[4]

وأضاف بعض النّحاة عوامل معنوية كثيرة لم يوردها الجرجاني ضمن العوامل المعنوية وأورد السيوطي بعضها في الأشباه والنظائر[5] وهي :

١ـ المضارعة عند ثعلب.

٢ـ الخلاف حعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في:

أ- الفعل المضارع بعد أو ، والفاء، والواو،.

ب ـ الظرف الواقع خبرًا نحو :" زيدٌ أمامك ، أو خلفك"؛ لأنَّ الظرف خلاف المبتدأ.

ج ـ المفعول معه.

٣ـ معنى الفاعلية عند خلف الأحمر.

٤ـ الإسناد عند هشام الضرير.

٥ـ معنى المفعوليه عامل للنصب في المفعول به عند خلف الأحمر.

٦ـ عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان عند الأخفش عامل معنوي ،وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ، أو الفعل المضارع،وهو مخالف في رأيه لجمهور النُّحاة إذ يرون أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف[6].

٧ـ الجوار نحو :"هذا جحر ضبّ خربٍ".

٨ـ الإهمال عند الأعلم.

٩ـ الإضافة(لتسبة).

١٠ـ الاستئناف والاستقبال .

١١ـ إحداث الفعل الفعل.

١٢ـ التجرد للإسناد.

---

(١) التعريفات :١٩٠.

(٢) شرح العوامل المئة :٨٤.

(٣)والإنصاف ١/ ٤٤،و اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري :١/١٢٥ـ ١٢٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٢٤، والأشباه والنظائر :١/٥١٦ـ٥١٨.

(٤) الإنصاف: ٥٥١/٢ ، والأشباه والنظائر :١/٥١٨ـ٥١٩.

(٧) الأشباه والنظائر: ١/٥١٦ـ٥٢١..

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠٦/١.

١٣ـ الشبه بالمبتدأ:رفع الفاعل.
١٤ـالإسناد (النسبة) في : رفع الفاعل ، ونصب الظرف ، والمفعول به ، والمضاف إليه.
١٥ـ الشبه بالمفعول : نصب ظرف المكان ، والزمان ، والمستثنى، والمنادى.
١٦ـ اشتغال الفعل عنه.
١٧ـ التعري من العوامل اللفظيه مطلقا.
١٨ـ التعري من النواصب والجوازم.
١٩ـ علة الإعراب.
٢٠ـ الفاعلية.
٢١ـفقدان الناصب والجازم.
٢٢ـ القصد عمل في المنادى.
٢٣ـ المفعولية.
٢٤ـ من غير عامل.
٢٥ـ الوقوع موقع الاسم.

وقد أدرج الدكتور محمد باتل الحربي في بحثه العوامل المعنوية في النحو العربي[١] هذه العوامل تحت قسم العوامل المعنوية المقابلة للعوامل اللفظية وهي غير موجودة ، او مضمنة، وإنّما هي متصورة في الذهن فقط ، بخلاف العوامل المعنوية التي تدخل تحت العوامل اللفظية وسميت معنوية ؛ لتضمنها معنى عامل لفظي وقد أعملت في الحال ، والظرف ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه ، وهذه العوامل ألفاظ ضمنت معنى أفعال .

وقد رُدت هذه العوامل من النّحاة [٢]؛ لوجود العامل اللفظي فيها بإجماع النّحاة بخلاف العامل المعنوي المختلف فيه ، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه. [٣]

(١) العوامل المعنوية في النحو العربي محمد باتل الحربي بحث منشور :٧٠ـ٧١.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش :٤٨ـ٤٩، والأشباه والنظائر:١/٥١٦ـ٥٢١.
(٣)الأشباه والنظائر :١/٥٢٠ .وينظر: العامل المعنوي في النحو العربي للدكتورة مها الخضير :٨٨ـ٨٩.

ثانياً:

معنى التمييز لغة واصطلاحا:

أولا: التمييز لغة:

مأخوذ من المَيْز قال الخليل :" الميز : التمييز بين الأشياء ، تقول :مزت الشيء أميزه ميزًا ، وقد انماز بعضه من بعض ، وميّزته".[١]

وهو تفعيل من المميز بمعنى تخليص الشيء بعضه من بعض[٢] قال ابن جني:" ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض . ولفظ المميِّز : اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يُراد به تبيِّن الجنس"[٣].

وقال الأزهري :"التمييز : مصدر من باب التفعيل نحوميَّز يميز تمييزًا ،وهو في اللغة :التبيين والتفسير"[٤].

وقيل بمعنى عزل الشيء وفرزه، يقال :" مِزْتُ الشيء أميزه ميزًا عزلته وفرزته ، وكذلك ميزته تمييزًا فانماز".[٥]

وقيل هو التحقيق.[٦]

وقيل هو فصل الشيء عن غيره ، قال ابن هشام :" وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره، قال الله تعالى: (وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ)[٧]أي :انفصلوا :انفصلوا من المؤمنين، (تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ)[٨] أي ينفصل بعضها من بعض ..."[٩].

ويقال له : التبيين عند البصريين والتفسير عند الكوفيين.[١٠]

---

(١) العين :١٧٥/١ ، مادة (ميز).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس :٥٧٢/١.

(٣) اللمع لابن جني: ١١٩ وينظر :البديع في علم العربية لابن الأثير:٢٠٣/١.

(٤)شرح العوامل المئة للأزهري:٦٥٣١.

(٥)لسان العرب:٤١٢/٥ مادة (ميز).

(٦)الفوائد والقواعد للثمانيني:٣٠٤.

(٧)آية ٥٩ سورة يس.

(٨)من آية ٨ من سورة الملك.

(٩)شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٣٠، وينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام :١٨٤/٢.

(١٠) الفوائد والقواعد:٣٠٤، وشرح اللمع للضرير٧٦، وارتشاف الضرب:٣٧٧/٢.

ثانيا: التمييز في اصطلاح النحاة:

هو اسم نكرة جامد فضلة منصوب أو مجرور متضمن لمعنى (من) الجنسية يُبيِّن جنس ما قبله ، أو نوعه ، أو النسبة فيه.(١)

ومن هنا فرَّق النحاة بين التمييز وبين غيره من الأسماء ، فقولهم : نكرة منصوبة أو مجرورة قيد أخرجوا به النكرة المرفوعة نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهه، وله ثوبٌ خز)(٢)، و الحال ؛لأنَّه بمعنى (في)يُبيِّن الهيئات ،و اسم لا النافية في نحو: (لا رجلَ قائمٌ) فإنَّه وإن تضمن معنى (من) لكنَّه ليس رافعًا للإبهام ، قال ابن مالك:" اسم لا التبرئة فإنَّ فيه معنى من لكنَّه ليس مزيلا لإبهام لإبهام".(٣)

وقد وضع النحاة ضابطًا لتضمنه معنى (من)؛ فالغرض منها بيان الجنس(٤) وأن يُفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل مابعدها (٥)كنحوها في قوله تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ).(٦)

فما كان من المميِّز كذلك قَبِلَ دخول (مِنْ) عليه كقولنا في نحو:(قفيزانِ بُرًّا : قفيزان من بُرٍّ)،وفي نحو:(لله دَرُّهُ فارساً" : لله دَرُّهُ من فارس) وفي نحو:(هذاخاتمٌ ذهبٌ : هذا خاتم من ذهب)، وما لم يكن كذلك لم يقبل دخول (مِنْ) نحو: ضِقْتُ به ذَرْعًا، وطِبْتُ به نفسًا ،قال ابن الأثير:"أكثر المميِّز لابد فيه من معنى من ،والضابط : أنَّ كل ما كان الثاني فيه هوالأول ، لم تدخل فيه من ، وما كان غيره دخلته فتقول : أحدَ عشرَ درهمًا ، وقفيزانِ برًّا ،ولله دُرُّهُ فارسًا ، وامتلأَ الإناءُ ماءً ، وتفقَّأ زيدٌ شحمًا ، أي: من الدراهم ، ومن البُر، ومن الماء ، ومن الشحم ؛ لأنَّ هذه الأشياء المميِّزة غير المميَّزة، ولا تدخل على:طبْتُ به نفسًا ، وضِقْتُ به ذرْعًا ؛ لأنَّ المميِّز فيه هو المميَّز ".(٧)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٧٠/٢ ، والبديع في علم العربية:٢٠٣/١ ، وشرح الفية ابن معطٍ :٥٧٢/١،والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:٣٤٨/١-٣٤٩، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام:٣٢١، والتمييز في القراءات القرآنية بحث منشور للدكتور صالح حيدر الجميلي :٧١.

(٢) شرح عمدة الحافظ لابن مالك:٤٦٧

(٣) شرح الكافية الشافية :٧٦٨/٢، وينظر توضيح المقاصد للمرادي:٧٢٦-٧٢٧، والتمييز في القرآن الكريم رسالة ماجستير:١٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٢.

(٥) حاشية الصبان:٢٩٥/٢.

(٦) من آية ٣١ من سورة الكهف.

(٧) البديع في علم العربية لابن الأثير :٢٠٩/١.

وجعل سيبويه دخول (من) هنا توكيدًا ، وحتى لا يلتبس التمييز بالحال قال:"هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير وذلك قولك: ويحْهُ رجلاً ، ولله دَرُّه فارسًا ، وحسبُك به رجلاً ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويْحَهُ من رجلٍ ، وحسْبُك به من رجل ، ولله درُّه من رجلٍ ، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيدًا ، وانتصب الرجل ؛ لأنَّه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين.ومع هذا أيضًا أنَّك إذا قلت ويْحَه فقد تعجبت وأبهمت ،من أي أمور الرجل تعجّبت ، وأي الأنواع تعجّبت منه، فإذا قلت فارسًا وحافظًا فقد اختصصت ولم تُبهم ، وبيّنت في أي نوع هو ."[1].

ويقول ابن السراج : " وقال أبو العباس — رحمه الله — : فأمّا قولهم : حسبك بزيد رجلاً ، وأكرم به فارسًا ، وما أشبه ذلك،ثم تقول : حسبُك به من رجل ، وأكرم به من فارس ، ولله درُّه من شاعر ، وأنت لا تقول : عشرون من درهم ، ولا هو أفره منك من عبد ، فالفصل بينهما أنَّ الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت من لِتُخلِّصه للتمييز ، ألا ترى أنَّك لو قلت : أكرم به فارسًا ، وحسبك به خطيبًا ، لجاز أن تعني في هذه الحال ..."[2].

وإنَّما امتنع دخولها في العدد؛لأنَّ العدد متعدد والتمييز مفرد، وامتنع دخولها في نحو:طبْتُ به نفسًا ونحوها ؛ لأنَّ التمييز محول عن الفاعل والمفعول وهو مباين لما قبل من وهو الفاعل والمفعول.[3]

وقد ذكر النحاة له تسميات أخرى غير التمييز ، وهي: التبيين ، والتفسير،والمميِّز ، والمفسّر والمبين.[4].

وجميعها أسماء مترادفة[5] لها مدلول واحد وهو رفع الإبهام ، وإزالة اللبس الواقع في ذات مفردة ظاهرة كالأعداد وما يجري مجراها والمقادير، أو في ذات مقدرة ويُقصَد به تمييز النسبة، وقد وضح هذا ابن يعيش بقوله:"اعلم أنَّ التمييز والتفسير والتبين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تُخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا فيتردد المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيِّنًا للغرض ولذلك سُمِّي تمييزًا ، وتفسيرًا "[6].

---

(1) الكتاب لسيبويه :١٧٤/٢.
(2) الأصول لابن السراج :٢٢٦/١.
(3) حاشية الصبان :٢٩٥/٢.
(4) الجمل في النحو للخليل بن أحمد :٧٤ ،ومعاني القران للفراء:٢٢٥/١،الفوائد والقواعد للثمانيني:٣٠٤،وشرح اللمع للضرير :٧٦، وارتشاف الضرب:٣٧٧/٢.
(5) شرح اللمحة البدرية لابن هشام :١٨٤/٢.
(6) شرح المفصل:٧١/٢-٧٢.

وهذا التغيير عن الأصل لقصد المبالغة والتوكيد قال ابن الحاجب : "ثم بيَّن بعد ذلك المعنى الذي من أجله غُيِّر عن أصله بقوله:والسبب في ذلك قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد ، يريد أنَّك إذا ذكرت الشيء مبهمًا ثم توفرت الدّواعي إلى طلب علمه ، فكان في ذلك مبالغة وتعظيم ، وأيضًا فإنَّك إذا ذكرته مبهمًا ثم فسَّرته فقد ذكرته مرتين ، وما ذُكر مرتين آكد ممَّا ذكرته مرة واحدة ، فتبيَّن أنَّ في العدول عن الأصل مبالغة وتأكيدًا"[1] .

ولهذا التبيين كما ذكر الأزهري[2] طريقان :

أحدهما :أن يكون بالإضافة.

والثاني :أن يكون بالمنصوب.

ثالثا: نوعا التمييز.

قال ابن الحاجب :"التمييزات على ضربين :أحدهما موضوع للذات فيوتى على ما وضع كدرهم ودينار ودار وما أشبه ذلك.

والآخر : أن يكون موضوعًا للمعنى ، فللعرب فيه عبارتان:

أحدهما أن يأتوا بذلك اللفظ كقولهم : لله دره فروسية، فيأتون بالصيغة الموضوعة للمعنى.

والآخر: أن يأتوا باللفظ الموضوع للذات التي قام بها ذلك المعنى وهو الفروسية ، فيقولون فارسًا؛ لأنَّه لم يسمَّ إلا باعتبار قيام الفروسية به"[3].

وهما:

الأول: تمييز المفرد[4]وهو الاسم المنصوب أو المجرور الرافع لإبهام ذات مذكورة كالأعداد والمقادير ونحوها امتنعت إضافتها إلى ما بعدها [5]؛ لاستيفائها جميع مايتم به الاسم من تنوين ظاهرنحو :(رطلٌ زيتًا) ، أو مقدر،نحو :(خمسة عشر رجلاً")، ونون تثنية نحو :(لي منوان عسلاً") ، ونون جمع كقوله تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا)[6]، ونون الأعداد من عشرين إلى تسعين نحو:(عندي عشرون درهمًا)، والإضافة ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يضاف ثانية نحو:(لله درُّه إنسانًا) .[7] ، وقد عبَّر عنه النَّحاة

---

(1) شرح الإيضاح لابن الحاجب:١/٣٥٨.

(2) شرح العوامل المئة: ٢٦٥.

(3) أمالي ابن الحاجب :٢/ ٦٩٤.

(4) شرح اللمع للعكبري:١٣٩.

(5)البديع في علم العربية:١/٢١٠،وشرح ألفية ابن معط:١/٥٧٤،وشرح الرضي للكافية:٢/١٠٢،والإرشاد إلى علم الإعراب:٢٤٤.

(6) سورة الكهف آية ١٠٣.

(7)شرح التسهيل لابن مالك:٢/٣٨٠،و شرح الرضي للكافية:٢/١٠٢، والمساعد لابن عقيل :٢/٥٦_٥٧.

النَّحاة (بالمنتصب بعد تمام الاسم)(١) ؛ لأنَّ العامل في التمييز هو الاسم التام، وعنوا بتمامه امتناع إضافته إلى مابعده ،فتمامه سبب لانتصاب التمييز تشبيهًا له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل(٢).

ويأتي على ثلاثة أنواع (٣):

أولاً: الأعداد وتمييزها على نوعين:

أحدهما: تمييز العدد الصريح وهو على قسمين:

١ـ ما أضيف إلى المميِّز (٤)ـ أى العدد ـ وهي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وهي وهي تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا كقوله تعالى :(سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ۖ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ).(٥)، وكقوله تعالى:(قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا).(٦)وكقوله:(وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ).(٧)

ومن المائة وما فوقها حتى الألف كقوله تعالى:(ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ)(٨)، وكقوله تعالى:(يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)(٩).

ونحو: عندي عشرة دراهم ، ومائة دينار ، وألف ريال ، ولا فرق بينهما في الإعراب ، إلا أن تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا مجروراً ، وتمييز الأعداد من المائة وما فوقها يكون مفردًا مجرورًا.

٢ـ ما انتصب بعده المميِّز(١٠)، وهي الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر ، أمَّا العددان أحد عشر واثنا عشر فيشترط فيهما أن يتطابق الجزءان كما في قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا

---

(١) كتاب الفصول لابن الدهان :٢٥، وشرح اللمحة البدرية :١٨٩/٢.

(٢) شرح الرضي للكافية:٩٩/٢.

(٣) التمييز دراسة تحليلية في البنية، بحث منشور للدكتور حسن وقاف ، والدكتور ماهر حبيب ، وفراس عبدالحليم:١٠٨

(٤) البديع في علم العربية :٢٠٥/١.

(٥) سورة الحاقة آية ٧.

(٦) سورة مريم آية ١٠.

(٧) من الآية ١٠١ سورة الإسراء.

(٨) من الآية ٢ من سورة النور.

(٩) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(١٠) البديع في علم العربية:٢٠٥/١،والإرشاد إلى علم الإعراب :٢٥١ـ٢٥٥.

وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ)[1]، **وكقوله تعالى:**(إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا).[2]، **وكقوله تعالى:** (وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ).[3]

وأمَّا الأعداد من ثلاثة غشر إلى تسعة عشر فيخالف فيها صدر العدد المركب التمييز ويطابق عجزه **نحو:"عندي ثلاثة عشر رجلاً، وخمسة عشر كتابًا . والأعداد المعطوفة من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين تمييزها يكون مفردًا منصوبًا كقوله تعالى:**(إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ).[4]

وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين تمييزها يكون مفردًا منصوبًا كقوله تعالى:(وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ)،[5] **وقوله تعالى:** (وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ).[6]

ثانيًا:كنايات الأعداد المبهمة التي يفسرها التمييز وهي : كم ، وكأيِّن ، وكذا ، وأيٌّ.

فأما كم فتنقسم قسمين[7]**ذكرهما سيبويه في باب كم ، قال :"اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رُبَّ".**[8]

الأول: كم الاستفهامية للسؤال عن كمية الشيء وهي بمعنى (أيِّ عدد)؛ ولذا تحتاج إلى تمييز يفسرها ويبيّنها ويُنصب بعدها نحو: (كم رجلاً قابلْتَ؟) ، و (كم كتابًا عندك ؟).

---

(١)سورة يوسف آية ٤.
(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.
(٣) من الآية ٦٠ من سورة النور.
(٤)سورة ص آية ٢٣.
(٥) سورة الأعراف آية ١٤٢.
(٦)سورة العنكبوت آية١٤.
(٧) أوضح المسالك لابن هشام: ٢٢٨/١، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٢٦٨.
(٨) الكتاب : ١٥٦/٢

والثاني: كم الخبرية بمعنى (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير نحو:"(كم علمٍ قرأتُ)، ويكون تمييزها مفردًا مجرورًا كالمثال السابق ، أو جمعًا مجرورًا[1] نحو: "(كم علومٍ قرأتُ)[2] ويُعرب مضافًا إليه بشرط ألّا يُفصل بينها وبين تميزها بفاصل، فإنّه حينئذ يُختار النصب عند البصريين [3] ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما فلمّا ضَعُف الفصل ضَعُف إعرابه مضافًا إليه فنُقِل إلى الإعراب العام في التمييز وهو النصب[4]كقول الشاعر:

كَمْ نَالنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ إذْ لا أكَادُ مِنَ الإقْتَارِ أحْتَمِلُ[5] (١٦)

والتقدير: (كم فضلٍ) إلاَّ أنَّه لّمَّا فُصل بينهما بالجملة الفعلية (نالني) نُصب التمييز حملا لكم الخبرية على الاستفهامية. ولقبح الفصل بين الجار والمجرور[6].

أمَّا "(كأيِّن) [7]فهي تفيد التكثير ، ويكون تمييزها مفردًا منصوبًا إلاَّ أنَّ الأكثر فيه أن يُجر بمن ظاهرة لا بالإضافة نحو قوله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ)[8] ،وقوله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ).[9]

وأمَّا (كذا) [10] فتكون للعدد قليلاً ، أو كثيرًا ، وتقتضي تمييزًا مفردًا منصوبًا نحو:"قبضْتُ كذا وكذا درهمًا[11] ، والغالب أن تكون مكررة بالعطف كالمثال السابق ، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بلا عطف ، وقدأوردها سيبويه في كتابه

---

(1) الإرشاد إلى علم الإعراب:٢٦٤.
(2) جامع الدروس العربية :١٢٠/٣.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري:٣٠٣/١.
(4)المصدر السابق:١/ ٣٠٣-٣٠٥ ،والإيضاح في شرح المفصل:٥٢٦/١.
(5)من البسيط ، للقطامي في ديوانه : ٢٠٠.
ينظر: الكتاب لسيبويه :١٦٥/٢، والمقتضب :٣/ ٦٠ ،وتحصيل عين الذهب :٣٠١ ،والإنصاف :٣٠٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش :١٣١/٤ الدرر اللوامع :٦١٥/١، ، ومعجم شواهد العربية:٣٧٩.
(6)تحصيل عين الذهب:٣٠١، والمساعد:١١١/٢.
(7) أوضح المسالك :٢٣٦/٢.
(8) سورة العنكبوت آية ٦٠
(9)سورة يوسف آية ١٠٥.
(10)المساعد :١١٥/٢.
(11)أوضح المسالك :٢٣٩/٢

مكررة قال :" هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ، وذلك قولك : له كذا وكذا درهمًا، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم ، وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كنيّت به في الأسماء ...".(١)

الثاني: المقادير ، وهي جمع مقدار ، والمراد به: ما يُقدر به الشيء ، والمقصود به المقاييس المشهورة ، ويوضحها الرضي بقوله: "والمقدار : ما يُقدر به الشيء ، أي يُعرف به قدره ويُبيَّن .

والمقادير إمَّا مقاييس مشهورة موضوعة ؛ ليُعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ، وما يُعرف به قدر المكيل ، كالقفيز، والإردب ، والكرّ، وما يُعرف به قدر الموزون ، كصنجات الوزن ، كالطسُّوج ، والدانق ، والدينار، والمن ، والرطل، ونحو ذلك، وما يُعرف به قدر المذروع،والممسوح كالذراع،وقدر راحة،وقدر شبر، ونحو ذلك.أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى:(فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا)(٢)، وقولك : عندي مثلُ زيدٍ رجلا"(٣).

ويجوز في نحو تمييز المقادير وما أُلحق بها النصب على التمييز ، نحو: (عندي رطلٌ زيتًا) ، ويجوز الجر على الإضافة بشرط خلو التمييز من إضافته إلى غير التمييز نحو : (عندي رطلُ زيتٍ ، وشبرُ أرضٍ ، وقفيزُ برٍّ)(٤).

وهذا الاختلاف في العلامة والانتقال من النصب إلى الجر أدى إلى اختلاف الدلالة(٥) ، فالمعنى عند النصب إرادة المقدَّرات لا المقادير - أي أن لديك ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، في حين المعنى في الجر يحتمل أن يكون المعنى السابق بالإضافة إلى إرادة الوعاء الصالح للوزن وللكيل وغيرها دون ما هو وعاء له(٦).

وقد أشار إلى هذا بعض النحاة كابن مالك حيث قال :" وقد أجرت العرب الأوعية مجراها في الافتقار إلى مميِّز يستعمل تارة منصوبًا ، وتارة مجرورًا بشرط أن يُراد المقدار تقول :عندي راقودٌ خلاًّ، وراقودُ خلٍّ...والنصب أولى

---

(١) الكتاب لسيبويه :٢/١٧٠.
(٢) من الآية ٩١من سورة آل عمران.
(٣)شرح الرضي للكافية:٢/٩٩.
(٤)المصدر السابق: ٢/٩٩، وتوضيح المقاصد:٢/٧٢٩.
(٥)التمييز دراسة تحليلية في البنية، بحث منشور للدكتور حسن وقاف ، والدكتور ماهر حبيب ، وفراس عبدالحليم:١٠٨-١٠٧.
(٦)شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/٧٧٠،وشرح الرضي للكافية:٢/١٠٠.

من الجر ؛ لأنَّ النصب يدلّ على أنَّ المتكلم أراد: أنّ عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور.وأمَّا الجر ، فيُحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب ، ويحتمل أن يكون مراده بيان أنَّ عنده الوعاء الصالح للمذكور دون ما هو وعاء له كقولك: اشتريْتُ ظرفَ سمنٍ فارغًا...".(١)

وأبي حيان حيث قال :" وإذا أُريد الآلات التي يُكال بها أو يُوزن ،أو يذرع تعيَّنت الإضافة على معنى "اللام ،ولا يجوز النصب، فتقول : لي ظرفُ عسلٍ ، تُريد الوعاء الذي يكون فيه العسل ، وقفيزُ بُرٍّ تُريد الآلة التي يُكال بها البُرّ ، ورطلُ زيتٍ تريد به الآلة ، وإذا أُريد المقدرات بالآلات لا الآلات فذكر أصحابنا فيه أربعة أوجه :أحدها النصب على التمييز،والثاني الخفض على الإضافة بمعنى"من"،و الثالث الصفة فيُعرب بإعراب ما قبله...". (٢)

وقال ابن عقيل : " فإذا قلت عندي ظرفُ عسلٍ ، وكيسُ دراهمٍ ، فإن أردت ظرفًا يصلح للعسل وكيسًا يصلح للدراهم تعينت الإضافة ، والتقدير : ظرفٌ للعسل ، وكيسٌ للدراهم ، وإن أردت عسلاً يملأ الظرف ، ودراهم تملأ الكيس جاز أن تُضيف فتجر، وأن تنون فتنصب "(٣).

الثالث:المحمول على المقادير ، ويُقصد به ما يرفع الإبهام عن بعض الأجناس وإن لم تكن مقاديرَ نحو: (حسبُكَ به فارسًا، و لله درُّه شجاعًا ، وكفى بالله وكيلاً) ، و(على التمرةِ مثلُها زبدًا) ،و(لي مثله رجلا) وقد اختلف النُّحاة في هذا النوع ، فمنهم من ذهب إلى أنَّه من تمييز المفرد ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه من تمييز النسبة كابن القواس (٤)وابن **الحاجب** .(٥)، **والرضي حيث ذكر ذكر أنَّ التمييز في هذه الأمثلة جميعها هو تمييز النسبة ، وأنَّ التمييز هو المنسوب إليه نفسه،لا متعلّقه ، فمعنى نحو: لله درُّ زيدٍ رجلاً ، لله درُّ رجلٍ هو زيد.**(٦)

الثاني :تمييز النسبة هو الاسم المنتصب عن تمام الكلام(٧) ، أوالجملة وما في

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٧٠/٢.
(٢)ارتشاف الضرب لابي حيان :٣٨٢/٢-٣٨٣.
(٣)المساعد لابن عقيل :٦٠/٢.

(٣) شرح ألفية ابن معط:٥٧٨/١.
(٥)الإيضاح في شرح المفصل :٣٥٥/١.
(٦) شرح الرضي للكافية :١٠٥/٢.
(٧)كتاب الفصول لابن الدهان :٢٥،وارتشاف الضرب :٣٧٨/٢، وشرح اللمحة البدرية :١٨٩/٢ .

معناها(١) ؛ ولذلك عَبر عنه بعض النُّحاة بتمييز النسبة ؛ لإزالته الإبهام الواقع في معنى الجملة أو شبهها(٢) . ويُقصد بها اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : (البيتُ مشتعلٌ نارًا)، أو اسم المفعول معه نحو: (الأرضُ مفجَّرةٌ عينًا)، أو أفعل التفضيل كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا وَأَعَزُّ نَفَرا﴾ (٣)،أوالصفة المشبَّهة معه نحو:(زيدٌ طيِّبٌ أبًا)، أو المصدر نحو:"أعجبني طيبة أبًا)(٤).

و لكلا جُزأي الجملة قسط من الإبهام يرفعه التمييز(٥) وهو إمّا محوّل من المبتدأ(٦)كقوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا وَأَعَزُّ نَفَرا ﴾(٧)وأصله : مالي أكثر منك ، فحُذف المضاف . وهو المال . وأقيم المضاف إليه مقامه . وهو ياء المتكلم . فانفصل وارتفع ، فصار. أنا أكثر منك . ثم جيء بالمحذوف تمييزًا (٨) ،ونحو:" زيدُ أحسنُ وجهًا من عمرو" وتقديره : وجهُ زيدٍ أحسنُ من وجهِ عمرو، وأطلق عليه ابن هشام المنقول عن المضاف.(٩)

وإمَّا محول من فاعل نحو قوله تعالى : ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيبا ﴾(١٠) وأصله :(اشتعلَ شيبُ الرأس)، فجُعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزًا(١١)؛**ليُفيد الشمول(١٢)**.

وإمَّا محول من مفعول وقد اختلف النُّحاة فيه، فأنكره أبو علي الشلوبين(١٢) والأبذي(١٣)، وابن ابي الربيع ، وأثبته النحاة المتأخرون وتبعهم ابن عصفور(١٤) وابن مالك (١٥)، وحملوا

---

(١)شرح ألفية ابن معطٍ:٥٧٦/١.
(٢)توضيح المقاصد للمرادي :٧٢٧/٢.
(٣) من الآية ٤٣ من سورة الكهف.
(٤) شرح الكافية للرضي :١٠٨/٢.
(٥) التذييل والتكميل : ٩/ ٢٤١ ، المساعد :٦١/٢.
(٦) الارتشاف :٣٧٨/٢.
(٧) من آية ٣٤من سورة الكهف.
(٨) شرح شذور الذهب :٢٣٣.
(٩) شرح اللمحة البدرية :١٩١/٢.
(١٠) من الآية ٤ من سورة مريم.
(١١) شرح ألفية ابن معطٍ:٥٧٦/١،وشرح قطر الندى:٢٤٦.
(١٢) دلائل الإعجاز للجرجاني:١٠١.

(١٣)التوطئة :٣١٤-٣١٥.
(١٤)ارتشاف الضرب :٣٧٨/٢، والمساعد:٦٢/٢.
(١٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢ ، وينظر المساعد:٦٢/٢.
(١٦) شرح التسهيل : ٣٨٤/٢، وينظر المساعد: ٦٢/٢.
(١٧) سورة القمر آية ١٢.

عليه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرنَا ٱلأَرضَ عُيُونا فَٱلتَقَى ٱلمَاءُ عَلَىٰ أمر قَد قُدِرَ﴾(١) والأصل : (فجرنا عيونَ الأرضِ) (٢) ، فعُدل عن الأصل وهو الفاعل في الآية السابقة والمفعول في هذه الآية إلى التمييز لضرب من المبالغة والتوكيد ، **ومن هنا امتنع تقديم التمييز على العامل في هذا النوع**(٣) .

وإمَّا أن يكون غير محول(٤) نحو: (حسبُكَ به فارسًا ، ولله درُّه شجاعًا،ولي مثله رجلاً ، وزيدٌ طيّبٌ نفسًا ، ومسرورٌ قلبًا)، وقد جعل ابن مالك هذا النوع من تمييز المفرد ؛ لأنَّه يحصر تمييز النسبة فيما ذُكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة ،لكلا جزأيها قسط من الإبهام، ولذلك تخرج عنده الأمثلة السابقة من تمييز النسبة؛ لأنَّ الإبهام يكون في أحد جزأي الجملة.(٥)

وقد اعترض أبو حيان على رأي ابن مالك هذا ورده قائلاً:" ولما أخذ المصنف تمييز الجملة شرط الفعل جعل هذه الأمثلة جميعها من قبيل تمييز المفرد ، ولا نعلم له سلفًا في هذا الاصطلاح وتعليله تمييز الجملة يقتضي اشتراك الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في ذلك ، وهو قوله :(لأنّ لكل واحد) إلى آخره".(٦)

ثم قال :" وقد ذكر شيوخنا تقسيم التمييز إلى ماهو منتصب عن تمام الكلام ، وهو ما كان واقعًا بعد فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل ، نحو الصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل من ، وتأتي تقاسيمه ، ومنتصب عن تمام الاسم وهو الذي يأتي بعد الأعداد والمقادير من المكيل والموزون والممسوح وما شُبّه بها ، وذكروا أنّ هذا يكون تفسيرًا لاسم مبهم قبله، وأنّ الذي عن تمام الكلام يكون مفسرًا لما انطوى عليه الكلام الذي قبله. وملخص ماذكروه أنّ هذا مبهم في النسبة ، وذلك مبهم في الجزء لا في النسبة ، وإذا فهم هذا المعنى لم يكن لما قاله المصنف وجه، ولا لما اصطلح عليه وحده؛ إذصار فيما اصطلح عليه أنّه تفسير للمفرد تخليط في المعنى إذا جمع فيه بين ماالإبهام فيه من جهة النسبة وبين ما الإبهام فيه من جهة الجزء ، وفيما اصطلح عليه من تمييز الجملة قصور؛ إذ خص إبهام النسبة بالجملة الفعلية، وهو معنى تشترك فيه الجملة الاسمية والفعلية".(٧)

---

(١) شرح الكافية للرضي :١٠٩/٢.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل :٣٥٨/١، وشرح ألفية ابن معطٍ:٥٧٦/١.
(٣) شرح شذور الذهب :٢٣٣.
(٤)شرح التسهيل :٣٨٣/٢ ، وينظر المساعد :٦١/٢.
(٥)التذييل والتكميل ٢٤١/٩ــ ٢٤٢.
(٦)
(٧) التذييل والتكميل:٢٤٢/٩.

المبحث الأول: عامل التمييز.

يُعدُّ التمييز بنوعيه كبقية الفضلات من الأسماء المعربة حتى أنَّه شبه بالمفعول، ويختلف عنها بأنَّ الغرض منه بيان إجمال ماقبله من ذات ، أو نسبة، ومن هنا كان لابد له من عامل يعمل فيه .

فأمَّا عامل تمييزالنسبة - الجملة - فقد اختلف فيه النُّحاة[1]،فذهبوا مذهبين، وهما:

المذهب الأول:

ذهب سيبويه[2] ، والمازني[3] ، والمبرد[4]، وابن السراج[5] ، والفارسي[6] ، والفارسي[6] ، والسيرافي[7] إلى أنَّه ينتصب بعد الفعل كقوله تعالى: (وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا)[8]، أو مصدر ذلك الفعل ،أو ما اشتق منه نحو: " زيدٌ طيِّبٌ نفسًا، ومسرورٌ قلبًا ، وكثيرٌ مالاً"،أو اسم فعل نحو :(رعان ذا إهالة)[9]،فالمنصوب إهالة)[9]،فالمنصوب في الأمثلة السابقة هو مرفوع في المعنى ؛ لأنَّه في المعنى فاعل [10]، ومن هنا امتنع تقديم التمييزعند سيبويه ؛فكما امتنع تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك التمييز هنا يمتنع تقديمه ، فلو قيل:اشتعل الشيبُ لكان الفعل قد استوفى فاعله لفظًا ولم يستوفه معنى؛ فلذلك امتنع.[11].

المذهب الثاني:

ذهب بعض النحاة [12]إلى أنَّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها ؛ ولذلك سُمي المنتصب عن تمام الكلام، واختاره الجرجاني قال:" ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام فإذا قلت :تفقَّأ زيدٌ ، كان الفعل قد أخذ فاعله فلمَّا احتجت إلى شيء يُبيِّن نصبته،إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلاَّ المفعول كقولك :

---

(1) الارتشاف :٣٧٧/٢، وتوضيح المقاصد :٧٢٧/٢.

(2) الكتاب: ٢٠٤/١ـ ٢٠٥.

(3) المساعد:٦٢/٢.

(4) المقتضب:٣٢/٣.

(5) الأصول:٢٢٢/١.

(6) الإيضاح للفارسي:١٧٣.

(7) شرح السيرافي:١٣٩/٤ـ ١٤٠.ذ

(8) من الآية ٤ من سورة مريم.

(9) يُراد به : ما أسرع ما كان هذا الأمر!
ينظر:جمهرة الأمثال للعسكري :٤٢٣/١.

(10) الإيضاح في شرح المفصل :٣٥٦/١.

(11) شرح السيرافي :١٣٩/٤، و شرح المفصل لابن يعيش :٧٤/٤.

(12) توضيح المقاصد :٧٢٧/٢، وحاشية الخضري:٢٢٣/١.

ضربَ زيدٌ عمرًا ، فقولك : تفقَّأ زيدٌ شحمًا ، بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ راكبًا في أنَّك لَمَّا تمَّ الكلام نَصبت ما بعده."[1]

واختاره أيضًا ابن عصفور [2]، ونسبه للمحققين[3]وحجته في ذلك أنَّ العامل العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.[4]

وأمَّا تمييز الذات - المفرد - ، فقد اتفق النُّحاة على أنَّه مُنتصب بذلك الاسم الجامد المُبيِّن والمزيل للإبهام ،وجعلوه من العوامل اللفظية القياسية [5]ما عدا الأعداد المركبة، وكم الاستفهامية ،وكأي ، وكذا ، فهي من العوامل اللفظية السماعية[6].

ومع ذلك فقد وقفوا حائرين أمام علّة نصبه بالاسم الجامد ؛فقالوا الأصل في التمييز الإضافة ، ولكن لما امتنعت إضافته لعلة مانعة أذنت بانفصاله عن المميز نُصِب ؛ لتمامه واستغنائه عن التمييز بإحدى طرق التمام التي ذكرناها سابقًا ، وهي: التنوين ،أو نون التثنية ،أو نون الجمع ،أو الإضافة ،ولذلك سُمِّي بالمنتصب بعد تمام الاسم.

ومنهم من قال أنَّ النكرة لإبهامها وضعها يعمل فيها الشيء الضعيف.[7]

وجاء نصبه بعد العدد ، وكناياته ، والمقادير وأشباهها ، والمثلية ، والغيرية ، واسم التفضيل .

أمَّا العدد فلا يعنينا منه إلا العدد الذي ينتصب التمييز بعده لتمامه بإحدى طرق التمام المذكورة سابقًا، وينقسم قسمين:

الأول : الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فالتمييز بعد هذه الأعداد يُنصب؛ لأنَّها تامة بالتنوين المقدر ، وقد ذكر هذا سيبويه في كتابه ، فقال : " ... كما أنَّ خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا : خمسة عشر درهمًا، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت

---

(1) المقتصد للجرجاني:٦٩١/٢.
(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :٢٨٢/٢، ٢٨٤.
(3) ارتشاف الضرب :٢/ ٣٧٧.
(4) همع الهوامع للسيوطي :٦٩/٤.
(5) شرح العوامل لمئة للأزهري :٣٣٠.
(6) المصدر السابق:٢٦٥-٢٧٢.
(7) الفوائد والقواعد:٣٠٥.

من إذ؛ لأنَّهما غير متمكنين في الكلام."(١)

فيُفهم من نص سيبويه أنَّ التنوين مقدر ؛ لأنَّ العدد عُومِل معاملة الممنوع من الصرف ، ويذكر ابن الأنباري علة أخرى لحذف التنوين في هذا الموضع ، وهي البناء فيقول : "وإنَّما وجب أن يكون منصوبًا ، لأنَّه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله التنوين ، وإنَّما حُذف للبناء وكأنَّه موجود في اللفظ ؛ لأنَّه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه ، فكان باقيًا في الحكم فمنع من الإضافة".(٢)

وإنَّما لازم تقدير التنوين في هذا النوع من الأعداد ؛ لأنَّ الأصل فيه أن يكون بالعطف خمسةٌ وعشرةٌ(٣)، إلا أنَّهم حذفوا الواو وجعلوا الاسمين اسمًا واحدًا فقالوا :خمسة عشرة ، وبنوا الاول على الفتح ؛ لأنَّه الصدر من الاسمين ، وبُني الثاني على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الواو(٤)، واختاروا مزج أحد الاسمين بالآخر ؛ ليدللوا على أنَّ الأخذ وقع دفعة واحدة(٥)قال الجرجاني:"فإذا قيل :أخذت خمسة عشر ، كان الظاهر أنَّه أخذهن مرة. ولوقال :أخذت خمسة عشرة ، لم يكن الظاهر مقتضيًا لذلك بل الغالب على الأفعال أن تكون مأخوذة في دفعتين فاعرفه.فإنَّه قول أبي إسحاق على ما حكى شيخنا رحمه الله"(٦).

إذن عامل النصب فيه هو تمام العدد المركب بالتنوين المقدر ، فشابه مفعول اسم الفاعل المنون.(٧)

الثاني: ألفاظ العقود:وهي الأعداد من عشرين إلى تسعين ، وهي ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم ، فترفع بالواو ، وتنصب بالياء ، فتثبت فيها النون رفعًا ونصبًا ،فإن

(١) الكتاب ١٥٧/٢.
(٢) أسرار العربية ٢٢٢.
(٣)المقتصد: ٧٣١/٢.
(٤) المقتصد: ٧٣٥/٢،٧٣٦-، وأسرار العربية ٢٢٠-٢٢١.
(٥) المقتصد: ٧٣٦/٢، وينظر : التمييز في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية رسالة ماجستير لحازم السبعاوي:٢٦-٢٧.
(٦)المقتصد:٧٣٦/٢.
(٧) الإرشاد :٢٥٣.

السيرافي:"يعني يُجرى "العشرون" بما لحقه من الواو والنون بمنزلة اسم كان على عشْر فجمع جمع السلامة ، الذي هو بمنزلة التثنية في سلامة الواحد ولحاق الزيادة ، ويدخل التغيير على زيادته من واو إلى ياء."(١)

ووجود هذه النون هي التي منعت إضافته إلى التمييز ، وفصلت بينهما فتم العدد بها عن التمييز ، ومن هنا كان وجود النون لازمًا، قال سيبويه:"وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك التنوين لازمًا للثلاثة إلى العشرة".(٢)

وقد شرح السيرافي كلام سيبويه بقوله :" يعني أنَّ النون والتمييز لازم للعشرين إلى التسعين كما كان ترك التنوين والإضافة لازمًا للثلاثة إلى العشرة."(٣).

وتابعهما الزمخشري(٤) في لزوم النون ، ونصب التمييز بعدها ، ووافقه ابن يعيش وبيَّن وبيَّن علة اللزوم بقوله :" وأمَّا اللازم فنحو نون الجمع في نحوعشرين وثلاثين إلى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب لا يجوز حذف النون منه ، وإضافته إلى المميز ؛ لأنَّ نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يقوَ قوتهما فيتصرف تصرفهما ، وإنَّما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير"(٥).

ويظهر من نص الزمخشري السابق أن عشرين ونحوها نصبت التمييز حملاً لها على اسم الفاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ لما بينهما من المشابهة ؛ ولأنَّها حُمِلت عليهما ضعُفت عنهما، ولم تتصرف تصرفهما فلزم النصب عند ظهور النون ، ومنعت الإضافة ، وإلى هذا أشار السيرافي بقوله:"يعني إنَّما ألزموها النون ، ولم يجيزوا إضافتها إلى الجنس ، فيقولوا : (عِشْرُو درهمٍ")كما قالوا في الصفة التي في معنى الفعل ، يريد اسم الفاعل (ضاربون زيدًا) و(ضاربو زيدٍ)، وفي الصفة المشبّهة: حسنون وجوهًا، ، وحسنُو وجوهٍ ؛ لأنَّها ـ أعني عشرين ـ لم تقو قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة فلم تتصرف تصرفهما ، وألزمت طريقًا واحدًا " .(٦)

ومن هنا تمتنع الإضافة لعدم المساواة بين الأصل والفرع يقول ابن معطٍ :" وإن كان

---

(١) شرح السيرافي:٢/٩٩.
(٢) الكتاب : ١/٢٠٧.
(٣) شرح السيرافي:٤//١٧٢.
(٤) المفصل: ٨٤.
(٥) شرح المفصل ٢/٧٢.
(٦) شرح السيرافي :٢/١٧٢ـ١٧٣ .

منون العدد أو الإضافة نحو عشرون رجلاً ،وملكه عسلاً وجب نصبه **وامتنع فيه الإضافة** ،أمّا امتناع إضافة العدد إلى المميز فلأنَّه فرع على اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ،فلو تصرف فيه بالإضافة ، فصرفهما للزم مساواة الفرع الأصل وهو محال ، ولأنَّ عشرين صفة في الأصل والمعنى في : عشرين درهمًا ، دراهم عشرون ، فلوُ ضيف لكان في إضافة الصفة إلى موصوفها وهو باطل ".[1]

وقد رد الرضي[2] علة منع الإضافة إلى أنَّ النون في عشرين وشبهها ليست نون الجمع حقيقة ، وإنَّما تشبهها ؛لذلك لم تحذف في الإضافة كما حُذفت نون الجمع لمباينتها إيَّاها، ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع ،ومن هنا تعذرت الإضافة ؛ لتعذر إثبات النون معها وحذفها.

ومن النصوص السابقة نجد بعض النَّحاة يعلل نصب التمييز بعد (عشرين) وماشابهه ؛ لتعذر إضافته لما بعده لتمامه بنون الجمع فأشبه الفعل لتمامه بالفاعل،ومنهم من جعل علة النصب بعده ؛ لأنَّه في الجمع بمنزلة(ضاربين) فكما أنَّ الضاربين تقتضي منصوبًا،وهو المضروب ، فعشرين تقتضي مميزًا وهو المنصوب بعدها قال السيرافي:" فإن قال قائل ، ولم جاز أن تعمل(العشرون)، وما جرى مجراها ،وليست بفعل ولا جارية عليه ، وإنَّما هي اسم جامد ؟

فالجواب في ذلك أنَّ (العشرين) في الجمع بمنزلة (ضاربين) فلمَّا كان (ضاربون زيدًا) قد تدخل فيه النون فتنصب ما بعده كقولك : (ضاربون زيدًا) وتنزع النون فتجر مابعده كقولك (ضاربو زيدٍ) وكانت العشرون فيها النون إذا كان ما بعدها جنسًا كقولك (عشرون درهمًا)، وتنزع النون منها إذا كان ما بعدها مالكًا وما جرى مجراه للإضافة كقولك (عشرو زيدٍ) وكان (ضاربون) مقتضيًا للمضروب ، كما كان (عشرون) مقتضيًا للنوع أشبه العشرون الضاربين ،فنصب ما بعده مع النون ،وخفض ما بعده مع نزعها"[3].

(1) شرح الفية ابن معطي :١/ ٥٧٤ـ ٥٧٥.
(2) شرح الرضي للكافية ٢/ ١٠١.
(3) شرح السيرافي :٤/ ١٣٠.

إلا أنَّ عمله في التمييز ضعيف ؛ لأنَّه ليس فعلاً ، ولا اسمًا يشبه الفعل ، وإنَّما عمل لحمله على اسم الفاعل المحمول على الفعل ، أو على التشبيه بالصفة المشبهة ، ومن هنا أصبح عاملاً ضعيفًا لانحطاطه عن اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، يقول ابن الأنباري :"وأمَّا ما كان العامل فيه غير فعل فنحو: عندي عشرون رجلا ، وخمسة عشر درهمًا ، وما أشبه ذلك ، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنَّه مشبَّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: حسنٌ ، وشديدٌ ، وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أنَّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإذا كان في العدد نون نحو : (عشرون)، أو تنوين مقدر نحو : خمسة عشر ، صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع ، فصار التمييز فضلة كالمفعول ".[1]

أمَّا ابن مالك فذكر علَّة ثالثة لنصب التمييز بعد عشرين ونحوه وهي استطالة الاسم بالتركيب فقال: "وإنَّما كان الأمر كذلك ؛ لأنَّ العدد مميّز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبًا بالزيادتين إن كان العشرين وإحدى أخواتها ، فلو فصل لازداد بعدًا ، فمنع الانفصال إلا في الضرورة وكم بخلاف ذلك فلم يلزم فصل مميّزه"[2].

كنايات العدد:

ويقصد بها كم الاستفهامية ومثلها كذا ، فتمييزهما يأتي منصوبًا ، ولم يجد النُّحاة مبررًا لنصبهما للتميز سوى أنَّها تشبه الاسم التام ، فتمامها هو العامل في نصبها ، والتمام فيها يظهر خلال التنوين ، فكم في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهومن أحد عشر إلى تسعة وتسعين وتمييز هذه الأعداد منصوب ، فحُمل التمييز بعد كم الاستفهامية عليها فنصب يقول ابن الأنباري: " فإن قيل : فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا ، وفي الخبر مجرورًا ، قيل للفرق بينهما ، فجُعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب مابعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده ، وإنَّما جُعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب مابعده؛ لأنَّها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ؛ لأنَّ المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجُعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ،وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب مابعده؛ فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبًا"[3].

فالتنوين في كم مقدر كتقديره في خمسة عشر ، ذكر هذا سيبويه قائلا: "واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسُن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبُح

(1) أسرار العربية :١٩٨-١٩٩.
(2) شرح التسهيل :٤١٩/٢.
(3) أسرار العربية:٢١٥ .

للعشرين أن تعمل في شيء قبُح ذلك في كم ؛ لأنَّ العشرين عدد منون وكذلك كم هو منونٌ عندهم كما أنَّ خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهمًا ؛ ولكنَّ التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ؛ لأنَّهما غير متمكنين في الكلام"[1].

ومن نصه يتضح أنَّ (عشرون) اسم منون حُملت عليه كم في العمل فعملت في الدرهم في نحو : (كم درهمًا لك)، أو(كم لك درهمًا)، كعمل العشرين في الدرهم [2].

وحُملت كذا على كم في الاستفهام فانتصب التمييز بعدها ، وهذا ما أشار إليه سيبويه أيضًا في باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام.[3]بأنَّ كم تعمل في كل شيء حسُن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبُح للعشرين أن تعمل في شيء قبُح ذلك في (كم)؛ لأنَّ العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو تقدير المنون.

المقادير ، والمحمول عليها :

تشمل الممسوحات والمكيلات والموزونات ويأتي تمييزها على ثلاث حالات إعرابية هي[4] :

الأولى: أن يكون مضافًا إليه، وهذه الصورة لا تدخل هنا ؛ لأنَّ الاسم فيها يفتقد كل طرائق التمام المذكورة سابقًا ، فهو ليس تامًا بل محتاجًا لما بعده نحو: اشتريتُ إردبي قمحٍ ، ومترَ قماشٍ ، وعندي شبرُ أرضٍ ، فيكون التمييز مجرورا بالإضافة إلى الاسم قبله؛ لحذف نون التثنية والتنوين[5] .

الثانية : أن يكون مجرورًا بـ (من) وفي هذه الحالة يكون الاسم تامًا ؛ لأنَّه انفصل عن المضاف إليه ، وجُرَّ

بـ (من) نحو : اشتريتُ إردبين من القمح ، ومترًا من القماش ، وعندي شبرٌ من أرضٍ ، وهذه الصورة أيضًا لا تدخل في نصب التمييز؛ لأنَّ التمييز مجرور وعامل الجر لفظي وهو حرف الجر (من) وهو من أقوى العوامل اللفظية.

الثالثة: أن يكون منصوبًا ، ونصبه بعد المقادير أكثر من جره ،والتمييز في هذه الصورة جاء منصوبًا ؛ لأنَّ الاسم الدال على المقدار جاء تامًا ؛ لاتخاذه طريقة من طرائق التمام المذكورة سابقًا وهي النون في نحو : اشتريتُ

(١) الكتاب: ٢/ ١٥٧.
(٢) المصدر السابق:٢/ ١٧٠.
(٣) الكتاب :٢/ ١٥٧ . وينظر شرح السيرافي :٢/ ٤٨٤.
(٤)الأصول :١/ ٣٠٧ ، وارتشاف الضرب: ٢/ ٢٨٣ــــ ٢٨٤ ، شرح ابن عقيل :١/ ٦٠٣ ــــ ٦٠٧ .
(٥) التمييز في القرآن الكريم دراسة نحوية : ١٥ .

إردبين قمحًا ، والتنوين في نحو : اشتريتُ مترًا قماشًا، ونحو : عندي شبرٌ أرضًا.

وقد ذكر سيبويه علة نصب التمييز لهذا النوع في باب (ماينتصب لأنَّه قبيح أن يكون صفة) ؛إذ قال :

" وذلك قولك :هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نِحْيٌ سمنًا ، وإن شئت قلت راقودٌ خلٌّ ، وراقودٌ من خلٍّ.

وإنَّما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طينٌ خاتمًا ؛ لأنَّ الطين اسم وليس ممَّا يوصف به ، وكنَّه جوهر يضاف إليه ما كان منه ،فهكذا مجرى هذا وما أشبهه.".[1]

أمّا المحمول على المقادير ، فنحو :(ما في السماء موضعُ كفٍّ سحابًا ، ولي مثلُهُ عبدًا ، وما في الناس مثلُهُ فارسًا ، وعليها مثلُها زبدًا[2]، وويحهُ رجلاً ، ولله درُّهُ فارسًا ، وحسبُكَ به ناصرًا[3]),فموضع ومثل في الأقوال السابقة اسمان تامان بالإضافة إلى مابعدهما فصارت الإضافة بمنزلة التنوين ، ومع ذلك فإنَّنا إذا قلنا:(موضعُ كفٍّ ،ولي مثلُهُ"فقد أبهمنا الأنواع ، واحتجنا إلي التبيين بالاسم المبيِّن بعدها "سحابًا ،وعبدًا ، وفارسًا، وزبدًا)، فنُصبت على التمييز كما انتصب الدرهم بالعشرين[4] يقول سيبويه : "وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك : ما في السماء موضعُ كفٍّ سحابًا، ولي مثلُه عبدًا ، وما في الناس مثلُه فارسًا، وعليها مثلُها زُبدًا. وذلك أنَّك أردت أن تقول : لي مثلُه من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضعُ كفٍّ من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفًا كما حذفه من عشرين حين قال : عشرون درهمًا ، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حُملت عليه ، فانتصب بملءِكفٍّ ، ومثله كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأنَّ مثل بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ؛لأنَّه قد منع الإضافة كما امتنع التنوين"[5].

ومنهم من شبَّه النصب هنا بقولهم :(أنا معطيه درهمًا) فالإضافة في معطي منعت جر (درهم) وأوجبت نصبه ، فكذلك مثله ينصب ما بعده لامتناع الإضافة مع وجود الضمير[6] قال الجرجاني :" اعلم أنَّك إذا قلت : لي مثلُه ، كان مبهمًا كما أنَّ قولك : لي قفيزان،كذلك وقد تم بالإضافة إلى ضمير المذكور

---

(1) الكتاب : ٢/ ١١٧.
(2) المصدر السابق: ٢/ ١٧٢.
(3) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٧٣.
(4) النكت :١/٥٣٤.
(5) الكتاب :٢/١٧٢.
(6) المقتصد:٢/٧٢٤-٧٢٥.

نحو زيد وعمرو ، كما تم قفيزان بالنون ،فإذا أتيت بما يبينه لم يكن فيه إلا النصب فتقول : لي مثلُه رجلاً ، كما قلت : لي قفيزان بُرًا. فهذا النصب مشبَّه لقولك : أنا معطيه درهمًا؛ لأنَّ إضافته إلى الهاء تمنع من جر درهم ، فالمثل مقياس ، كما أنَّ القفيزين مقدار"[1].

أمَّا ويحه فمن المصادر التي لم يذكر لها فعل ومعناه الترحم ، ولله درُّه فارسًا جملة اسميه معناها المدح ومثلها حسبك به ناصرًا ، وهي كلها مبهمة ؛ لأنَّه لا يُعلم المدح فيها من أي جهة هو فنُصبت النكرة بعدها على التمييز ؛ لكونها الممدوحة في المعنى ، والتقدير : ويحُهُ من رجلٍ، ولله درُّه من فارس، وحسبُك به من ناصرٍ،فمُنع من أن ينجر بإضافة ما قبله إليه كما منع الفاعل المفعول من الرفع[2].

وقد جعل سيبويه انصب التمييز هنا كنصبه بعد المقادير ؛ إذ قال في باب (ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير): "وذلك قولك : ويحه رجلاً ، ولله درُّه رجلاً، وحسبُك به رجلاً، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبُك به من رجل ، ولله درُّه من رجل ، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيدًا ، وانتصب الرجل ؛ لأنَّه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضًا أنَّك إذا قلت ويحه فقد تعجبت وأبهمت ، من أي أمور الرجل تعجبت ، وأي الأنواع تعجبت منه ، فإذا قلت فارسًا وحافظًا فقد اختصصت ولم تُبهم ، وبيّنت في أي نوعٍ هو "[3].

هذا عند من جعله من النحاة من تمييز المفردات ، وإلاَّ فهو من تمييز النسبة الإضافية في الجمل والمعنى: للهِ درُّ فروسيتِهِ، وحسْبُكَ بنصرتِهِ[4]،فهو من قبيل : يعجبني طيبهُ أبًا[5]، وعليه فالأولى أن يُقال في موضعها : عندي خاتمٌ حديدًا ، أو بابٌ ساجًا ، فنُصب التمييز بعدها تشبيهًا لها بالمقادير[6].

---

(1) المصدر السابق:٢/ ٧٢٥.
(2) أسرار العربية : ١٩٩.
(3) الكتاب : ١٧٤/٢.
(4) الإيضاح في شرح المفصل :٣٥٥/١.
(5) شرح ألفية ابن معطٍ :١/ ٥٧٨.
(6) الإيضاح في شرح المفصل :٣٥٥/١،وشرح الكافية لبدر الدين بن جماعة :١٥٤.

المبحث الثاني:

حكم تقديم التمييز على عامله.

ذهب سيبويه وجمهور النّحاة بالإجماع [1]على منع تقديم التمييز على عامله إن كان العامل اسمًا جامدًا كالعامل في تمييز المفرد ، أو كان فعلاً غير متصرف، فلا يصح أن يقال : (عندي درهمًا عشرون، وعندي سمنًا منوان ، ورجلاً ما أحسنه)، وعلة منع تقديمه ظاهرة ؛ لضعف عامله ، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: "وأمّا إن كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقدبم معموله عليه ظاهرة لضعف عامله" [2].

وأمّا إن كان العامل فعلاً متصرفًا ، فقد اختلف النّحاة في حكم تقديمه فذهبوا مذهبين:

الأول : ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله إن كان الفعل متصرفًا فقال:"وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ على مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول،وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتقفّأتُ شحمًا ، ولا تقول : امتلأتُه ولا تقفّأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبّهة، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنّها ليستِ كالفاعل ، وذلك لأنّه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنّما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول ، نحو : كرته فانكسر ، ودفعته فاندفع ، فهذا النحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب ، كأنّك قلت : ملأني فامتلأت،ومثله: دحرجته فتدحرج ، وإنّما أصله امتلأت من الماء ،وتقفّأت من الشحم ، فحُذف هذا استخفافًا ، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ ، وهو ـ في أنّهم ضعّفوه ـ مثله".[3]

وممن ذهب إلى هذا من النحاة الفراء [4]وابن جني[5] ، وابن الأنباري[6] ، واستدلوا على صحة رأيهم بما يأتي:

١ـ أنّ المنصوب على التمييز ههنا هو الفاعل في المعنى ، ولمّا كان هو الفاعل في المعنى

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش :٢/٧٣ـ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور:٢/٢٨٣.
(2)شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٧٤.
(3)الكتاب : ١/٢٠٤ـ٢٠٥.
(4) معاني القرآن للفراء:١/٧٩.
(5) الخصائص لابن جني:٢/٣٨٤.
(6) أسرار العربية :١٩٧.

لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظًا.[1]

٢ ـ أنّ الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفًا لما انتصب عنه مطلقًا ، وقد أشار إلى هذين الدليلين ابن معطٍ بقوله:" أمّا سيبويه فاحتج بأمور : أحدها: أنّ المميز المنتصب بغير الجملة فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على الفعل لما مر. فإن قيل : فقد يكون مفعولاً، وهو لا يمتنع تقديمه على الفعل قيل : لما خرج عن كونه مفعولاً، وانتصب فضلة مشبهة بالمفعول على التمييز كما خرج الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل في الأصل ، ليجري الباب على سنن واحد، وثانيهما: أنّ الأصل في عامل التمييز أن يكون وصفًا لما انتصب عنه مطلقًا، فالأصل في منوان سمنًا: سمن منوان ، وفي طبت نفسًاأي : نفس طيبة ؛ لأنّ التمييز وصف للفاعل في الحقيقة . فلما تجوز فيه بالنقل امتنع أن يتجوز فيه بالتقديمكراهة الجمع بين مجازين".[2]

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز على عامله ، ووافقهم أبو عثمان المازني[3]، والكسائي [4]، والمبرد حيث قال :"واعلم أنّ التبين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل ، فقلت :تفقّأت شحمًا ، وتصببت عرقًا ، فإن شئت قدمت ، فقلت : شحمًا تفقّأت ، وعرقًا تصببت ، وهذا لايجيزه سيبويه ؛ لأنّه لا يراه كقولك : عشرون درهمًا ، وهذا أفرههم عبدًا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنّ (عشرين درهمًا) إنّما عمل في الدرهم مالم يؤخذ من الفعل".[5]

واعترض عليه ابن ولاد وانتصر لسيبويه فقال:"قال أحمد: وإنّما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها؛ لأنّ لفظها جاء على غير معناها وذلك أنّ اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل ؛ لأنّك إذا قلت : زيدٌ حسنٌ وجهًا ، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك تصببت عرقًا ، وإنّما التصبب في المعنى للعرق ، فلمّا كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر

---

(1) المصدر السابق: ١٩٦.
(2) شرح ألفية ابن معط: ٢/٥٧٨ ـ ٥٧٩.
(3) الإنصاف: ٢/ ٨٢٨.
(4) شرح عمدة الحافظ: ١/٣٧٥ـ ٤٧٦.
(5) المقتضب: ٣/ ٣٦.

فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيرًا في الشعر".[1]

وممن ذهب مذهبهم الجرمي[2]، وابن مالك[3]، وصححه أبو حيان[4] ، واستدلوا على صحة رأيهم بما يأتي:

١ـ أنّ المسموع من شعر العرب [5]، فقد سمع تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا في نحو قول الشاعر[6]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب.

حيث نصب (نفسًا) على التمييز وقدمه على عامله (تطيب).

وقد رد ابن جني هذا الدليل ، فقال:" وممّا يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفًا ، فلا نجيز شحمًا تفقأت ، ولا عرقًا تصببت ، فأمّا ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه أبوالعباس من قول لمخبل:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب.

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي اسحاق أيضًا:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

وذلك أنّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى ؛ ألا ترى أنّ أصل الكلام تصبب عرقي ، وتفقّأ شحمي ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي ، فخرج الفاعل في الأصل مميّزًا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل".[7]

ورده ابن معط أيضًا بقوله:" أمّا البيت فلا حجة فيه ، أمّا أولاً فلأنّ الزجاج وأكثر النحاة

---

(1)الانتصار لسيبويه على المبرد:٨٦.
(2)أبو عمر الجرمي : ١٧٣ـ ١٧٩.
(3)شرح عمدة الحافظ:١/٤٧٥ـ ٤٧٦.
(4)التذييل والتكميل : ٩/ ٢٩٢.
(5)الإنصاف: ٢/ ٨٢٩ـ ٨٣٠.
(6)من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ضمن كتاب عشرة شعراء مقلون لحاتم صالح الضامن:٥٨، ونسب لأعشى همدان، ولقيس بن الملوح العامري .
ينظر : المقتضب :٣/٣٧، والخصائص :٢/٣٨٤، أسرار العربية:١٩٧، وشرح ألفية ابن معط:٢/٥٧٩، ومعجم شواهد العربية :٥٠، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية :١٩٣.
(7)الخصائص :٢/٣٨٤.

يروونه ، وما كان نفس بالفراق تطيب ؛ وأمّا ثانيًا فلاحتمال أن يكون اسم كان ضمير حبها ، ونفسها خبرها ، وتطيب صفتها ، وإنّما ذكر الفعل ؛ لأنّ النفس عبارة عن الإنسان ، أو أنّ النفس خبر على تقدير حذف مضاف ، أي وما كان حبيبها ذا نفس طيبه بالفراق والفعل صفة المضاف".[1]

٢- أنّ القياس[2] يقتضي جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسًا على سائر الأفعال المتصرفة ، وقد رده البصريون قال الأنباري :" وأمّا قولهم :إنّه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة - إلى آخر ما قرروه ، قلنا : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنّ المنصوب في :

(ضرب زيدٌ عمرًا) منصوب لفظًا ومعنى ، وأمّا المنصوب في نحو:(تصبب زيدٌ عرقًا) فإنه وإن كان لم يكن فاعلاً لفظًا فإنّه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما".[3]

---

(١)شرح ألفية ابن معط:٢/٥٧٩ـ ٥٨٠.
(٢)الإنصاف: ٢ / ٨٣٠.
(٣)المصدر السابق: ٢ /٨٣١.

المبحث الثالث:

عامل التمييز المفرد لفظي أم معنوي ؟

والذي يظهر بعد البحث أنَّ العامل في نصب تمييز المفرد عامل لفظي لا معنوي ، وذلك للأسباب الآتية:

١. الإجماع : حيث أجمع النُّحاة على أنَّ عامل النصب في التمييز هو الأسماء الجامدة التامة بالتنوين المحقق نحو : رطلٌ زيتًا ، أو المقدر نحو: خمسة عشر رجلاً ،أو التامة بنون التثنية نحو : منوان سمنًا ،أو بنون الجمع نحو: الزيدون حسنون وجهًا ،أو بنون شبه الجمع نحو: عشرون درهمًا ،أو بالضمير نحو: ويحه رجلاً، ولله درُه فارسًا ، وإجماع النّحاة حجة.

٢. أنَّ الأسماء الجامدة التامة تُعدُّ من العوامل اللفظية القياسية[١] إلاَّ في الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وكنايات العدد(كم ، وكأي ، وكذا)فالعامل لفظي سماعي ؛ لكثرة دورانه على ألسنتهم ؛ ولأنَّ الأسماء المركبة التي تنص ب التمييز تنحصر في الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وإذا كانت منحصرة في عدد معلوم غير متجاوز إلى غيرها فحريٌّ بها أن تعد سماعية[٢]؛ ولذلك منها ما شُبِّه باسم الفاعل وحُمل عليه، ومنها ما حُمل على الصفة المشبَّهة.

٣. أنَّ التمام في هذه الأسماء أدى إلى مشابهتها بالفعل التام بالفاعل فنُصب التمييز تشبيهًا بالمفعول الواقع بعد تمام الكلام بالفاعل قال الأزهري :"فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول . لوقوعه بعد تمام الاسم . كما أنَّ المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بالفاعل ، وإنَّما قامت هذه الأشياء مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما أنَّ الفاعل عقيب الفعل".[٣]

---

(١)العوامل المئة: ٦٣ ، وشرح العوامل المئة للأزهري: ٣٣٠.
(٢)شرح العوامل المئة:٢٦٦.
(٣)المصدر السابق: ٣٣٠.

و إلى مشابهتها بالأسماء العاملة وحملها عليها في العمل ، وجميعها من العوامل اللفظية القياسية[1]،فأعطيت حكمها في العمل ، ومن المعلوم أنّ الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمًا من أحكامه[2].

ويوضح ابن الشجري موجب عملها بقوله:"أنّ اتصال الاسم بالاسم يوجب عمل الأول في الثاني ، ولا يخلو الأول من أن يكون جامدًا أو مشتقًا أو مضارعًا للمشتق ، والجامد على ضربين ،مصدر وغير مصدر،فغير المصدر : كجمل وجبل وجعفر، فهذا الضرب لا يعمل فيما اتّصل به إلاّ الجر ، تقول : جمل زيد ، وجبلا طيبء وجعفر وعشرينكم، إلاّ ما كان من ذلك مقدارًا ، وما أشبه المقدار ، فإنّه ينصب النكرات من أسماء الأجناس على التمييز ، كقولك : قفيزٌ برًّا ، ومنوان سمنًا ، والمصدر يعمل الجر بحق الأصل ؛ لأنّه في الجمود بمنزلة الجمل والجبل وجعفر ، ويعمل النصب بحق الشّبه بالفعل ، كقولك : ضربُ زيدٍ وضربٌ زيدًا ، وكذلك المشتق يعمل الجر بحق الاسميه ، ويعمل النصب بحق مشابهته للفعل ، وهو أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، ونحوهما من الصفات ، تقول : ضاربِ زيدٍ ، وضاربٌ زيدًا ، وضاربا بكرٍ وضاربان بكرًا ، وضاربو أخيك وضاربون أخاك ، والمضارع للمشتق أسماء العدد ، من نحو عشرين وثلاثين ، ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك: عشرون وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربين ، فهذا الضرب يعمل الجر والنصب ، فالجر في المعارف والنكرات ، والنصب في النكرات خاصة ، تقول في الجر: تلك عشرو زيدٍ ، وهذه عشرو رجلٍ آخر، وقبضت خمسيك ، وخمسي بكر ، وخمسي رجلٍ غيره ، وفي النصب : عندي عشرون رجلاً ، وقبضت خمسين درهما ، فقد بان لك أنّ عمل الاسم الجر حكم توجيه الإضافة ، والإضافة مختصّ بها الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل ، فوضح أنّ عمله النصب فرع على عمله الجر ؛ لأنّ عمله الجر بحق الأصل وعمله النصب بحق الشبه بالفعل"[3].

٤. أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي،والأخذ بالأقوى أولى قال ابن إياز: "العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي"[4].

---

(1)شرح العوامل المئة:٣٠٩-٣٢٥.
(2) الأشباه والنظائر :١/٤٧٠.
(3) أمالي ابن الشجري :١/ ٣٠٦-٣٠٧.
(4) الأشباه والنظائر :١/٥٣٨.

٥. سلامة هذا الرأي من الاعتراض فلم أقف على أحد من النّحاة ذكر أن الأسماء التامة الجامدة العامل فيها معنى من المعاني إلاَّ ابن يعيش حيث قال : " أمَّا ما كان من نحو عشرين درهمًا ، وراقود خلاً وشبهه فإنَّ العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به ".[١]

٦. أنَّ هذه الأسماء لم تعمل إلاَّ في النكرة ؛ لضعفها، والنكرة لإبهامها وضعفها يعمل فيها الشيء الضعيف، ومن هنا امتنع تقديم معمولها عليها[٢]، فالتمييز كما ذكر السيوطي [٣]باب ضعيف؛ لكونه في خامس رتبة من الفعل ؛ فالنصب فيه على التشبيه بـ(أفعل من)و(أفعل من)مشبّه بالصفة المشبَّهة ، وهي مشبَّهة باسم الفاعل، وهو بالفعل ، فضعُف لانحطاطه عنها.

٧. جميع الأسماء السابقة التي نُصبت على التمييز يجوز فيها الجر وهو الأصل ،والنصب فرع عنه فلا يحسن النصب إلا عند تعذر الإضافة [٤]،أو سقوط حرف الجر تخفيفًا قال الثمانيني:"وجذفوا حرف الجر فوصل ما قبله إلى ما كان مجرورًا فنصبه"[٥].

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٢/ ٧١ .
(٢) الفوائد والقواعد :٣٠٥..
(٣) همع الهوامع:٤/٦٥ ـــــ٦٦.
(٤) المصدر السابق:٤/٦٦.
(٥) الفوائد والقواعد :٣٠٥

الخاتمة:

خلُص هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

١ـ الغرض من التمييز رفع الإبهام الواقع عن ذات ظاهرة ، أو مقدرة، ومن هنا جاء المميز اسمًا جامدًا لدلالته على الذات ، ولم يأتِ وصفًا مشتقًا ؛ لأنَّ الأوصاف تدل على الهيئات ومن هنا فرقوا بين الحال والتمييز بأنَّ الحال مشتق مبيِّن للهيئات ، والتمييز جامد مبيِّن للذوات[1].

٢ـ من خصائص التمييز تضمنه معنى (من) الجنسية البيانية التي يصح الإخبار بما بعدها عمَّا قبلها ، ومن هنا امتنع دخولها على تمييز النسبة.

٣ـ أنَّ تمييز المفرد لا ينتصب إلاَّ عن تمام الاسم والتمام حالة ينتهي بها الاسم تمنعه من الإضافة فينصب ما بعده .

٤ـ أنَّ إسناد العمل إلى الأسماء الجامدة في نصب التمييز ظاهريٌّ ، وأنَّ العامل في الحقيقة هو الشبه بالفعل أو باسم الفاعل ، أو الصفة المشبَّهة ، أو أفعل من.

٦ـ يجوز في تمييز المقاديير وما ألحق بها النصب على التمييز والجر على الإضافة بحسب الدلالة المعنوية عند النصب والجر، فالمعنى في النصب إرادة المقدرات ، وفي الجر إرادة المقدرات وإرادة الوعاء الصالح لها.

٧ـ عدم الوقوف على أحد من النُّحاة ذكر أنَّ الاسماء التامة الجامدة من العوامل المعنوية سوى ابن يعيش.

وآخر دعوانا أن الحمدلله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) شرح قطر الندى لابن هشام :٢٤١ ، وحاشية الصبان :٣٠١/٢.

ثبت المصادر المراجع:

أولا: الرسائل العلمية:

١ــ أبو عمر الجرمي ـ حياته وجهوده في النحو ـ رسالة ما جستير بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سالم محسن العميري ١٣٩٩هـ ــ١٩٧٩م.

٢ــ التمييزفي القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير في اللغة العربية بجامعة الموصل ، إعداد حازم ذنون السبعاوي ١٤٢٤هـ.٢٠٠٤م.

ثانيًا: الدوريات :

١– التمييز دراسة تحليلية في البنية ، بحث منشور للدكتور حسن وقاف ، والدكتور ماهر حيب ، وفراس عبد الحليم . مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩) العدد (١) ٢٠٠٧م.

٢–التمييز في القراءات القرآنية بحث منشور للدكتور صالح حيدر الجميلي . التراث العربي . سوريا، المجلد(٢٧) العدد(١٠٦) ٢٠٠٧م.

٣–العوامل اللفظية في النحو العربي لعلي الشوملي وإسماعيل حميدي . مجلة كلية الآداب . جامعة الزقازيق . مصر ، العدد (٣٨)٢٠٠٦ م.

٤–العامل المعنوي في النحو العربي للدكتورة مها عبدالعزيز الخضير ــ سلسلة دراسات عربية وإسلامية ــ مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة مصر ، المجلد(٤٥)٢٠١٤م.

٥–العوامل المعنوية في النحو العربي للدكتور محمد باتل الحربي ، بحث منشور . مجلة جامعة أم القرى ، السنة الثامنة . العدد (١٠) ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

٦–هداية الحيران في كشف عوامل الجرجاني لبدر الدين عثمان بن سند الجندي ، تحقيق وتعليق الدكتور عبداله محمد آدم أبو نظيفة . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . العدد (١٧) ، رجب ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م.

ثالثًا: المطبوعات:

١ـ القران الكريم.

٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، المكتبة الأزهرية للتراث .، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣ـ الإرشاد في علم الإعراب ، بتصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، و الدكتور محسن العميري ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .

٤ـ أسرار العربية : الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.

٥ـ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبدالإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ـ الأصول في النحو ، :أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبدالمحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثالثة١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦م.

٦ـ أمالي ابن الحاجب :أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار عمان ـ الأردن / ، دار الجيل . بيروت ـ لبنان.

٧ـ أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٨ـ الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن ولاد النحوي، دراسة وتحقيقزهير عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٩ـ الإنصاف في مسائل الخلاف :أبو البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف تأليف محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

١٠ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١١ـ الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، إحياء التراث الإسلامي – الجمهورية العراقية ، مطبعة العاني ـ بغداد ـ.

١٢ــ البديع في علم العربية : المبارك بن محمد الشيباني ابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين . معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٢٠هـ. / المجلد الأول.

١٣ــ البديع في علم العربية : المبارك بن محمد الشيباني ابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين . معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٢١هـ./ المجلد الثاني.

١٤ــ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :أبو البقاء العكبري ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي . بيروت ، لبناذ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٥ــ تجصيل عين الذهب الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمري ، تحقيق وتعليق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ. ١٩٨٦م.

١٦ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق– الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٧ــ تسهيل الفوائد وتكيل المقاصد :ابن مالك،تحقيق وتقديم محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م..

١٨ــ التصريح على التوضيح :الشبخ خالد الأزهري ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي – بالقاهرة.

١٩ــ التعريفات : علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميره ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م..

٢٠ــ تعليق الفرائد عل تسهيل الفوائد :الشيخ محمد الدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدد الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

٢١ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

٢٢ـ النوطة: أبو علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، جامعة الكويت ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

٢٣ـ جامع الدروس العربية :الشيخ مصطفى الغلاييني،المكتبة العصرية بيروت ـ الطبعة الثامنة والثلاثون ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤ـ الجمل في النحو :الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٢٥ـ الجمل في النحو : الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢٦ـ جمهرة الأمثال :أبو هلا العسكري ، ضبطه وكتب هوامشه الدكتور أحمد عبدالسلام، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية . بيروت. لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

٢٧ـ جمهرة اللغة :محمد بن دريد ، حققه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، تشرين الثاني ، نوفمبر.

٢٨ـ حاشية الخضري : للشيخ الدمياطي الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م

٢٩ـ حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني :للشيخ علي بن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى١٤١٧هـ.١٩٩٧م

٣٠ـ الخصائص :أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ـ القسم الأدبي ـ المكتبة العلمية .

٣١ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : أحمد الأمين الشنقيطي ، اعتنى به : الشيخ أحمد عزو عناية وعلي الحاج محمد مصطفى . دار إحياء التراث . الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ١١ ٢٠١١م

٣٢ـ دلائل الإعجاز : للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر مطبعة المدني – دار المدني ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة١٤١٣ هـ-١٩٩٢م

٣٣ ـ ديوان القطامي : عمير بن شييم التغلبي ، دراسة وتحقيق دكتور محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتب ٢٠٠١م.

٣٤ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت – ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٥ـ شرح ألفية ابن مالك : ابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهده الدكتور عبد الحميد السيد . دار الجيل . بيروت .

٣٦ـ شرح ألفية ابن معط : عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق ودرتسة الدكتور علي موسى الشوملي . مكتبة الخانجي.

٣٧ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٨ـ شرح التسهيل :ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٩ـ شرح جمل الزجاجي :أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى عرب ، معهد البحوث العلمية . جامعةأم القرى . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

٤٠ـ شرح جمل الزجاجي :ابن عصفور . الشرح الكبير. تحقيق صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل.١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

٤١ـ شرح جمل الزجاجي :ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق علي محسن ، مكتبة النهضة . عالم الكتب . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.١٩٨٦م.

٤٢ـ شرح الرضي على الكافية : الشيخ رضي الدين الإستراباذي، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

٤٣ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ، قدّم له ووضح فهارسه إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

٤٤ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق عدنان

عبدالرحمن الدوري . مطبعة العاني . بغداد، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م.

٤٥ـ شرح قطر الندى وبل الصدى :تصنيف ابن هشام الأنصاري . تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل . بيروت

٤٦ـ شرح كافية ابن الحاجب :بدر الدين بن جماعة ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد محمد داود . دار المنار.

٤٧ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك لجمال الدين بن مالك ، حققه وقدم له الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى . دار المأمون للتراث.

٤٨ـ شرح كتاب سيبويه :السيرافي . الجزء الأول . تحقبق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبدالدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٦م.

٤٩ـ شرح كتاب سيبويه :السيرافي ،الجزء الثاني، تحقبق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

٥٠ـ شرح كتاب سيبويه :السيرافي . الجزء الرابع . تحقبق الدكتور محمد هاشم عبدالدايم ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود علي مكي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٨٨م.

٥١ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية :أبو حيان الأندلسي أ تأليف عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور صلاح راوي ، مطبعة حساذ الطبعة الثانية.جمال الدين .

٥٢ـ شرح اللمع : ابن برهان العكبري الأسدي ، تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٥٣ـ شرح اللمع : القاسم بن محمد الضرير ، تحقيق الدتور رجب عثمان محمد ، وتصدير الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرةا الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٥٤ـ شرح المفصل :ابن يعيش النحوي ، عالم الكتب ـ بيروت ـ .

٥٥ـ عشرة شعراء مقلون: حاتم صالح الضامن ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٦ـ العوامل المئة :للإمام عبد القاهر الجرجاني ، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني ، دار المنهاج ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م.

٥٧ـ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية :للإمام عبدالقاهر الجرجاي شرح للشيخ خالد الأزهري الجرجاوي ، تحقيق وتعليق وتقديم البدراوي زهران ، دار المعارف ، الطبعة الأولى .

٥٨ـ الفوائد والقواعد :للثمانيني عمر بن ثابت ، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٩ـ الكتاب : سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، ببيروت.

٦٠- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ،ترتيب وتحقيق الدكتور عبدالحميد الهندي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢م.

٦١ـ كتاب الفصول في العربية :ابن الدهان، حققه الدكتور فائز فارس مؤسسة الرسالة ، دار اللأمل ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م.

٦٢ـ اللباب في علل البناء والإعراب :أبو البقاء ين عبدالله بن الحسين العكبري ،تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان، دار الفكر ،دمشق سوريا . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٣ـ لسان العرب :ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم ، دار صادر بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٤ـ اللمع في العربية :أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م.

٦٥ـ المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٦٦ـ معاني القرآن : أبو زكريا يحي بن زيادالفراء، تحقيق محمد علي النجار وأجمد يوسفالنجاتي - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م..

٦٧ـ معجم شواهد العربية :عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة.

٦٨ـ المفصل في علم اللغة :أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، قدم له وراجعه وعلق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيدي . دار إحياء العلوم . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٦٩ـ المقتصد في شرح الإيضاح :عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ ، منشورات وزارة الثقافة زالأعلام . الجمهورية العراقية.

٧٠ـ المقتضب :أبو العباس محمد بن يزي المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة جمهورية مصر العربية لجنة إحياء للتراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٦هـ

٧١ـ نتائج الفكر في النحو :السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض

٧٢ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه :الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان،منشورات معهد المخطوطات العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٧٣ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م.